

## الفصل الثالث

### مقياس الصواب اللغوي



## مقياس الصواب اللغوي

تقوم كتب اللحن على إيراد كلمات أو صيغ، والحكم بأنها لحن، أو خطأ، أو غلط تقوله العامة، ولا يصح استعماله، وتذكر الصواب الذي يجب إحلاله محل الاستعمال الخاطيء.

ومن الأهمية بمكان - ونحن ندرس هذه الكتب - أن نحاول تحديد المقاييس التي يتم على أساسها الحكم بأن هذا الاستعمال خطأ وذلك صواب.

معنى المقياس الصوابي :

الواقع أن لكل لغة، وكل لهجة، مستوى صوتياً خاصاً، يقوم على أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ، وهو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، بشأن اللغة في ذلك شأن كل شئون الثقافة، أي العادات والتقاليد واللغة والدين والسلوك الاجتماعي، فلكل واحدة من هذه الظواهر مستواها الصوتي الخاص (١).

وإذا كان تحديد هذا المستوى الصوتي ضرورياً في كل لغة، وكل ظاهرة من الظواهر السابقة، فهو أكثر ضرورة بالنسبة لكتب لحن العامة التي ندرسها، إذ أن كثيراً من مسائل الخلاف بين اللغويين، حول ما يجوز وما لا يجوز، سببها الاختلاف في تحديد المستوى الصوتي؛ فقد روى ابن خالويه في «شرح فصيح ثعلب» قول أبي حاتم: «كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغى ما سواها، وأبو زيد يجعل الشاذ والمنصيح واحداً، فيجيز كل شيء قيل، قال: ومثال ذلك أن الأصمعي يقول: حَزَنْتِي الأمرُ يَحْزُنُنِي ولا يقول: أَحْزَنْتِي. قال أبو حاتم: وهما جائزان، لأن القراء قرءوا: (لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ

(١) تمام حسان: اللغة بين المعيارية والوصفية: ٦٧.

الأكبر) و (لا يُحزِنُهُمْ) جميعاً بفتح الياء وضمها (٢) .

وروى الزبيدي في «طبقات النحويين واللغويين» (٣) : «قال أبو حاتم كان أبو زيد يتسع في اللغات . . . وكلُّ ما اتُّسع في اللغات فهو شر» .

وروى أيضاً (٤) : «قال ابن نوفل (عبد الملك بن نوفل المحدث) : سمعت أبا يعقوب يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية. أيدخل فيها كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع في خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ فقال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفتني لغات» .

ومن ذلك اختلافهم في تحديد دائرة القياس اللغوي، حيث اقتصر البصريون على جواز القياس على المشهور الشائع، وأبوا القياس على التليل النادر، في حين أن الكوفيين قد أجازوا القياس على الشاهد الواحد أو الشاهدين (٥) .

ومن هنا تبرز أهمية المقاييس التي سلكها أصحاب كتب لحن العامة، وسنبداً بوصف المقاييس التي جرى عليها علماء اللغة القدماء، إذ أن ما رواه هؤلاء عن العرب كان من الأسس المهمة التي جرى عليها الحكم بالصواب أو الخطأ، ثم نبين مقاييس الصواب والخطأ عند مؤلفي كتب اللحن، ونختم البحث بنظريات المحدثين في المستوى الصوابي، والنظرة - في ضوءها - إلى كتب اللحن .

#### المقاييس الصوابي عند اللغويين القدماء :

أما مقاييس الصواب اللغوي عند العرب فيمكن النظر إليها من عدة وجوه :

١ - مقاييس في مرحلة جمع اللغة العربية قبل وضع القواعد وبعده .

(٢) الزهر : ١ - ٢٢٣ .

(٣) ١٨٢ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين : ٣٤ .

(٥) الاقتراح للسيوطي : ٨٤ .

٢ - مقاييس بعد أن تم وضع القواعد .

٣ - مقاييس بعد قيام حركة تنقية اللغة .

ففي المرحلة الأولى أعنى مرحلة جمع اللغة العربية نرى تحديداً من جامعي اللغة للقبائل التي تروى عنها اللغة، وللرواة الذين يأخذ عنهم اللغويون، وللشعراء الذين يحتج بشعرهم .

«فالذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وبنهم أخذ اللسان العربي ، من بين قبائل العرب ، هم : قيس ، وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم (٦) » .

ويشير سيويوه في مواطن كثيرة من كتابه إلى الذين سمع عنهم ، ممن يوثق بعربيتهم ، فالحجازية عنده هي اللغة الأولى القدمى (٧) ، ويقول : « سمعنا العرب الموثوق بهم » (٨) ، « وسمعنا فصحاء العرب (٩) » ، و « أنشدنا من نثق بعربيته (١٠) » ، و « أنشدناه هكذا أعرابي من أفصح الناس (١١) » .

ولأنما اقتصروا على الأفصح بسبب ظهور اللحن وشيوعه ، يقول ابن جنى :

(٦) المزهري : ١ - ٢١١ ، ٢١٢ نقلا عن كتاب « الألفاظ والحروف »  
للأبي نصر الفارابي (ت ٢٣٩) . والاقتراح للسيوطي : ٢٢ ( ط . حيدر - آباد ) .

(٧) كتاب سيويوه : ٢ - ٤١ .

(٨) المصدر نفسه : ١ - ١٩٨ .

(٩) المصدر نفسه : ١ - ٤٧٧ .

(١٠) كتاب سيويوه : ٢ - ٥٩ .

(١١) المصدر نفسه : ٢ - ٥٢ .

« فكان ( ما ) يروى عن أغلظ الناس منذ ذلك ( أى منذ زمن أبى الأسود ) .  
إلى أن شاع واستمر فساد هذا الشأن مشهوراً ظاهراً، فينبغى أن يستوحش من  
الأخذ عن كل أحد إلا أن تقوى لفته، وتشيع فصاحته ، وقال الفراء فى بعض  
كلامه : إلا أن تسمع شيئاً من بدوى فصيح فتقوله ( ١٢ ) . »

فإذا خالط البدوى أهل الحضرمتمنعوا عن الأخذعنه، لأنه « لان جلدُهُ »  
على حد تعبير أبى عمرو بن العلاء ، حين قال لأبى خبيرة : كيف تقول :  
استأصل الله عرفاتهم أو عرفاتهم؟. ففتح أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمرو :  
هيات أبا خيرة . . . لان جلدك ( ١٣ ) .

حتى الشاعر البدوى إذا اختلط قل الأخذعنه ، فالأصمعى يرفض الأخذ  
ببيت لذى الرمة فيه كلمة « زوجة » وهو قوله :

أذو زوجة فى المصرِ أم ذو خصومةٍ أراك لها بالبصرةِ العامِ ثاوريا  
ويصر على أنها خطأ، صوابه : زوج، ويقول : « إن ذا الرمة أكل المالح  
والقل فى حوانيت البقالين » ( ١٤ ) ، أى أنه أقام بأرض السواد واختلط بأهل  
الحضرم .

وكان الأصمعى يرفض الاحتجاج بشعر الكميت بن زيد ويقول : « ليس  
الكميت بن زيد بحجة ، لأن الكميت كان من أهل الكوفة فتعلم الغريب وروى  
الشعر ، وكان معلماً ، فلا يكون مثل أهل البدو ، ومن لم يكن من أهل  
الحضرم ( ١٥ ) . »

( ١٢ ) الخصائص : ٢ — ٩٤٨ .

( ١٣ ) المصدر نفسه : ١٣/٢ ومجالس العلماء للزجاجى : ٥ وفيه :  
قال ابو العباس ( ثعلب ) وهى ( أى نصب جمع المؤنث بالفتحة ) لغة لهم  
تبلغ أبا عمرو .

( ١٤ ) طبقات النحويين واللغويين للزبيدى : ١٩٠ والموشح : ١٨٠ .

( ١٥ ) الموشح : ١٩٢ .

أما الشعراء الذين يحتاج بشعرهم فهم: الجاهليون والمخضرمون بخلاف (١٦) وأما الإسلاميون المتقدمون، فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامهم. وأما المولدون - ويقال لهم المحدثون - وأولهم بشّارين بُرد فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامهم مطلقاً، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري (١٧).

أما القرآن الكريم فإنه أعلى مراتب الفصاحة ويحتاج به، واختلف في الاستشهاد بالحديث، وقد فصل القول في هذا الموضوع والخلاف فيه عبد القادر البغدادي في مقدمة «خزانة الأدب» (١٨).

وبعد أن وضعت أسس علم النحو، ظهر دور القياس في العربية، وإن لم يكن له من الشأن ما كان بعد، حين نشأ الخلاف بين مدرستي البصرة والكوفة وسار كل منهما في اتجاه، فالبصريون لا يقيسون إلا على المشهور الشائع، أما النادر فلا يقاس عليه، والكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّأوا عليه (١٩).

والتزم البصريون القواعد والمقاييس التي وضعوها للصحة النحوية، مبنية على أكثر الأساليب شيوعاً، وحكوا بالخطأ على من تجاوز هذه المقاييس، ولو كان ممن يحتاج بشعره.

وبلغ من وكوعهم بالقياس أن أبا الحسن الأخفش (٢٠) أجاز أن تبنى

(١٦) مع استثناء بعضهم، جرى حول الاحتجاج بشعرهم خلاف، نتيجة لظروفهم الخاصة كعدى بن زيد وأبى دواد الأيادي.

(١٧) مقدمة البغدادي، الخزانة الأدب.

(١٨) أجاز مجمع اللغة العربية الاحتجاج بالأحاديث الواردة في الكتب الصحاح الستة فما قبلها، في ثمانى حالات حددها قرار المجمع (جلسة ٣٥ د - ٤) ونشر في موضوعه بحث للشيخ محمد الخضر حسين في مجلة المجمع: ٣ - ١٩٧ (راجع مجموعة القرارات العلمية للمجمع: ٣).

(١٩) الاقتراح للسيوطى: ٨٤.

(٢٠) هو سعيد بن مسعدة، الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ).

على ما بينت العرب وعلى أى مثال سألته ، إذا قلت له : ابن لى كذا مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب (٢١) . « وكان الخليل وسيبويه يباين ذلك ويقولان : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن فى كلام العرب فليس له معنى فى كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس من أمثلتهم (٢٢) » .

ويحتج ابن جنى بقول أبى عثمان المازنى : « ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم » ، على جواز ضرب ، قال : « لأنك وإن لم تسمعه بعينه فقد سمعت ما هو نظيره (٢٣) » .

وبدأنا نقرأ كلاماً مسموعاً لكنه شاذ فى القياس ، وكلاماً مقيساً لكنه شاذ فى الاستعمال . فى « الخصائص » لابن جنى (٢٤) أن الكلام فى الأطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

١ - المطرد فى القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ، وذلك نحو : قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

٢ - المطرد فى القياس الشاذ فى الاستعمال ، وذلك نحو : الماضى من يندر ويدع ... وما يتوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال : استعمال مفعول عسى اسماً صريحاً نحو : « عسى زيد قائماً » . هذا هو القياس غير أن السماع ورد يحظره .

٣ - المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس ، نحو قولهم : أخوص الرمث (٢٥) واستصوبت الأمر ، واستحوذ ، واستنوق الجمل .

(٢١) المنصف لابن جنى : ١ - ١٨٠ .

(٢٢) المصدر نفسه .

(٢٣) المصدر نفسه : ١ - ١٨٢ .

(٢٤) ١ - ٩٧ .

(٢٥) الرمث : مرعى من مراعى الابل ؛ واخوص : أورق .

٤ - الشاذ في القياس والاستعمال جميعاً، وهو كتنميم (مفعول) فيما عينه .  
 واور نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف . والشاذ في القياس والاستعمال  
 لايسوغ القياس عليه ، ولا رد غيره إليه (٢٦) .

و « كان النحاة أميل إلى القياس في مسائلهم ، يطمثون إليه ، ويتقبلون  
 منهجه وطرقه : في حين أن رواة اللغة كأبي عمرو بن العلاء ، والأصمعي وأبي  
 زيد ، كانوا يتخرجون من القياس في ألفاظ اللغة » (٢٧) .

أما أصحاب مذهب تنقية اللغة فلم يتمقوا حول مقياس محدد يقوم على  
 أساسه الحكم بالصحة أو الخطأ ، فمنهم من سلك مسلكاً متشدداً بالوقوف عندما  
 سمع ، وعدم الاعتراف إلا بالأفصح ، وما عداه فهو خطأ .

ومنهم من يرى أن من يتكلم بلهجة من لهجات العرب ، أو يقيس عليها  
 ولو كانت نادرة أو رديئة ، فهو مصيب غير مخطيء « فالناطق على قياس لغة من  
 لغات العرب مصيب غير مخطيء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه (٢٨) »

فقياس الصواب عند المتشددين هو الأفصح وما عداه لحن . وعند  
 المتساهلين : كل ما تكلمت به العرب وما قيس على كلام العرب فهو صواب .  
 وفي مسلك هؤلاء المتساهلين يقول ابن هشام اللخمي مؤيداً آراءه باتجاههم :  
 « روى الفراء أن الكسائي قال : على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن  
 إلا القليل . وقال الأنخس ( الأكبر ) عبد الحميد بن عبد المجيد : أئتمى الناس من لم  
 يلحن أحدًا ، وقال الخليل : لغة العرب أكثر من أن يلحن ( فيها )  
 متكلم (٢٩) » .

---

(٢٦) الخصائص : ١ - ٩٨ والمزهر : ١ - ٢٢٧ وانظر التطبيق على  
 هذا التقسيم في كتاب « من أسرار اللغة » للدكتور ابراهيم أنيس ٢١ وما  
 بعدها . و « اللغة بين المعيارية والوصفية » للدكتور تمام حسان ٣٦  
 وما بعدها .

(٢٧) الدكتور ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة : ٢٠ .

(٢٨) ابن جنى : الخصائص : ٢ - ١٢ .

(٢٩) المدخل لابن هشام اللخمي : ١٠ - ب .

ويتضح الخلاف في المستوى الصوابي عند مؤلّي كتب لحن العامة في الأمثلة الآتية :

١ - يخطئ أبو بكر الزبيدي قول العامة : سكرانة ، فيرد عليه ابن هشام اللخمي قائلا : (٣٠) « فإذا قالها قوم من بني أسد فكيف تلحن بها العامة ، وإن كانت لغة ضعيفة ، وهم قد نطقوا بها كما نطقت بعض قبائل العرب » .

والزبيدي كان يعلم تماماً أن بني أسد يقولون : « سكرانة » بدل سكرى ، وذكر ذلك في كتابه ، لكنه روى بعد ذلك أن لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها (٣١) .

٢ - يخطئ الزبيدي قول العامة للكُمري : إجاّص ، فيرد عليه ابن هشام اللخمي (٣٢) ، بما روى عن أبي حنيفة الدينوري أن أهل الشام يقولون للكُمري : إجاّص : ثم يقول : « وإذا كانت لغة شامية فكيف تلحن بها العامة ؟ » .

٣ - وفي الرد على تصويب آخر يقول ابن هشام : « وأكثيته فهو مُكثني ليست بالفصيحة إلا لأنها ليست بخطأ ، ولا يجب أن تاحن بها العامة » . وهكذا نجد مسلك ابن هشام في رده على الزبيدي الذي يدل على اختلافهما في المستوى الصوابي ، فأبو بكر الزبيدي يأخذ بالأفصح ويدع ما عداه كما فعل الأصمعي ، وابن هشام اللخمي يميز لغة من لغات العرب فلا يكاد ياحن أحداً ، وقد وضع ذلك بقوله : « ومن اتسع في كلام العرب ولغاتها لم يكد يلمحن أحداً (٣٣) » .

(٣٠) المصدر نفسه : ١٣ .

(٣١) لحن العامة : ١٧٢ .

(٣٢) المدخل : ٨ .

(٣٣) المدخل : ورقة ١٠ - ب .

ولهذا نجد عنوان ما لحن فيه عامة زمانه : « ما لا يحتمل التأويل ولا عليه من كلام العرب دليل » .

٤ - ومن أمثلة اختلاف المقياس الصوابي ما ذكره ابن قتيبة أن قول الناس : فلان يتصدق أى يسأل ، غلط (٣٤) . فكان تعليق ابن السبكي البَطْنِيُّوسِي (٣٥) أن هذا الذى قاله هو المشهور عن الأصمعي وغيره من اللغويين . وقد حكى أبو زيد الأنصارى ، وذكر قاسم بن أصبغ عنه أنه يقال : تصدق إذا سأل ، وحكى نحو ذلك أبو الفتح ابن جنى ، وابن الأنبارى ، وصاحب كتاب العين (الخليل) .

٥ - اعتمد ابن قتيبة على السماع فى أنه يقال : غلفت لحيته بالطيب ( ثلاثياً ) فيرد عليه ابن السبكي بقوله : إدخال مثل هذا فى لحن العامة تعسف لأن غلف ( بالتشديد ) جائز على معنى التكثير (٣٦) .

والمقياس عند أبى العباس ثعلب وضح في مقدمة «النصيح» بقوله : « هذا كتاب اختيار فصيح الكلام مما يجرى فى كلام الناس وكتبهم ، فنه ما فيه لغة واحدة والناس على خلافها ، فأخبرنا بصواب ذلك . ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر من ذلك ، فأخبرنا أفصحهن (٣٧) ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا فلم تكن إحداهما أكثر من الأخرى » .

أما الحريرى والجوالقى ، فهما يختاران النصيح دون غيره .

(٣٤) أدب الكاتب : ٢١ .

(٣٥) الانتصاب : ١١ .

(٣٦) المصدر نفسه : ١٩٧ .

(٣٧) كان ينبغى لثعلب - وفقاً لمذهبه فى اختيار الأفصح - أن يقول فى هذه العبارة : فأخبرنا فصاحهن . وفى ذلك يقول ابن عقيل فى شرحه على الفية ابن مالك ( ٣ - ١٨١ - تحقيق محبى الدين ) : « عيب على صاحب النصيح فى قوله : فأخبرنا أفصحهن ، قالوا : فكان ينبغى أن يأتى بالفصحى فيقول : فصاحهن » .

ويتضح مقياس الصواب عند الحريري في المثالين الآتيين :

١ - قال الحريري : « ويقولون مسح الله ما بك ، والصواب : مصحح » . وقد رد ابن برّي على هذا بقوله (٣٨) : « الصواب مسح بالسين ، وقد ذكره المروري في « الغريبين » ، فقال : يقال مسح الله ما بك . أى غسله عنك وطهرتك من الذنوب . وقال الصغاني : يقال للمريض : مصحح الله ما بك ومسح . والصاد أعلى » .

٣ - خطأ الحريري قوطم : سداد من عوز بفتح السين ، وقال : الصواب سداد بكسر السين (٢٩) .

وفي إصلاح المنطق (٤٠) عن ابن الأعرابي : سداد من عوز وسداد (بالكسر والفتح) .

٣ - خطأ الحريري جمع حاجة على حوائج . وفي اللسان شواهد كثيرة على صحة هذا الجمع (٤١) .

وفي النص الآتي بيان لمقياس الصواب عند أبي منصور الجواليقي ، إذ يقول في مقدمة كتابه « التكملة » : « واعتسدت النصيحة دون غيره من اللغات ، فإن ورد شيء مما منعه في بعض النوادر فطرّح لقلته وردائه . . . ووضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء الأمصار ، فلا تلتفت إلى قول من قال : يجوز ، فإننا قد سمعناه . وروى عن الفراء قوله : واعلم أن كثيراً مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام ، لو توسعت لك بإجازته رخصت لك أن تقول : رأيت رجلاً (٤٢) ، ولقلت : أردت عن (٤٣) تقول ذلك » .

(٣٨) شرح درة الفواص للخفاجي : ٣١ .

(٣٩) درة الفواص : ٦٤ .

(٤٠) ١٠٤ .

(٤١) اللسان : (حوج) .

(٤٢) أى على لغة من يلزم المثنى الالف .

(٤٣) أى على عنعنة تميم ، إذ يقولون في أن : عن .

وقد تابعه في ذلك ابن الجوزي في « تقويم اللسان » .

ومما يزيد اختلاف هذه المقاييس وضوحاً قول ابن السيد : « وقد أنكر الأصمعي أشياء كثيرة كلها صحيح ، فلا وجه لإدخالها في لحن العامة من أجل إنكار الأصمعي لها (٤٤) » .

والخلاصة أن المستوى الصوابي لم يكن موضع اتفاق تام ، لا عند جامعي اللغة ، ولا عند النحويين واللغويين ، ولا عند أصحاب كتب لحن العامة .

فلم يتفقوا على الذين تؤخذ عنهم اللغة من الشعراء والرواة ، ولم يتفقوا على التوسع في القياس أو تضيق نطاقه ، ولم يتمتقوا على قبول ما جاءت به إحدى لهجات العرب مخالفاً للغة المشهورة ، أو رفضه لمخالفته الرأي السائد للجماعة اللغوية . ولهذا رأينا أكثر خلافهم ونقاشهم يدور حول الأساس الذي لم يتمتقوا عليه ، أعنى مقياس الصواب اللغوي .

#### المقياس الصوابي عند المحدثين :

أما المحدثون من اللغويين العرب فلهم ملاحظات على الأساس الذي جرى عليه وضع القواعد ، وتحديد زمان الاحتجاج ومكانه ، وفي مستوى الصواب والخطأ . يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين العرب لم يقصروا تعييدهم لقواعد العربية على مصدر واحد هو لغتها النموذجية الأدبية كما كان الواجب ، بل أقحموا معها اللهجات العربية القديمة بصفاتها وخصائصها المتباينة (٥٤) .

ويقول بمثل هذا الرأي الدكتور تمام حسان (٤٦) .

ويرى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين العرب « قصروا السليقة اللغوية

(٤٤) الاقتضاب : ٢١٦ .

(٤٥) من أسرار اللغة : ٢٩ .

(٤٦) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٥ .

على قوم معينين ، وقصروها على زمن معين ، وقصروها على بيئة معينة فنشأ في مخيلتهم ما يمكن أن يعبر عنه بدكتاتورية الزمان والمكان (٤٧) .

ويقول الدكتور تمام حسان : « نستطيع أن نرى الخطأ في التفكير ، في دراسة لغة عربية ذات مرحلة واحدة ، أو بعبارة أوضح ، ذات صورة لم تتغير منذ الجاهلية إلى الوقت الحاضر . مثل هذا التفكير لا بد أن يقود إلى المعيارية لأنه سيحتم فرض قاعدة من مرحلة على مثال من مرحلة أخرى (٤٨) » .

أما المستوى الصوائى فيقول فيه الدكتور إبراهيم أنيس : « وللحكم على ما يسمى بالصواب والخطأ في اللغة ، يجدر بنا ألا نقول : هل هذا الاستعمال مألوف معهود في اللغة ، أو هل يوافق قواعد النحاة واللغويين كما استنبطوها لنا ، بل الواجب حين نسمع قولاً ونريد الحكم عليه أن نتساءل : هل استخراج هذا المتكلم مثل هذا القول من حافظته ، أو كونه هو بنفسه ، وعلى أى قول قاس هذا (٤٩) » .

ويعرفه الدكتور تمام حسان بقوله : « المستوى الصوائى معيار لغوى يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال ، وهو كالصوغ القياسى لا يمكن النظر إليه باعتباره فكرة يستعين بها الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين ، وإنما هو مقياس اجتماعى يفرضه المجتمع اللغوى على الأفراد ، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام فى الاستعمال . والمستوى الصوائى لا يوجد فى اللغة فحسب ، وإنما يوجد فى كل شئون الثقافة بالمعنى الأعم (٥٠) » .

ومن اللغويين الغربيين يعرفه « سايس » Sayce بقوله : إن مقياس الصواب هو تعود المتكلمين على العبارة ، واستعمالهم إياها استعمالاً مطرداً ، وإن ما يصح

(٤٧) من أسرار اللغة : ٢٧ .

(٤٨) اللغة بين المعيارية والوصفية : ١٩٠ .

(٤٩) من أسرار اللغة : ٣١ .

(٥٠) اللغة بين المعيارية والوصفية : ٦٧ .

أن يطلق عليه صواب نحوي هو ما يؤيده السلوك اللغوي لتكلمى اللغة (٥١) .  
ويرى « سويت » Sweet أن ما يؤيده الاستعمال العام لتكلمى لغة من  
اللغات ، هو ما يصح أن يطلق عليه اسم الصواب اللغوي (٥٢) .

وحدد « جسبرسن » Jespersen الصواب اللغوي بأنه : « الكلام  
المتفق مع ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية ، التي ينتمى إليها المتكلم » ،  
ويؤخذ من هذا ضمناً أن الخطأ هو ما يخالف هذا العرف الجماعي (٥٣) .  
وقد انتهى « جسبرسن » إلى هذا بعد أن استعرض النظريات التي قيلت في هذا  
الصدد ، فلم يجد منها ما يصلح أساساً للحكم بالصواب أو الخطأ (٥٤) .

وبعد . . . فأى هذه المقاييس نطبق في الحكم على ما جاء في كتب لحن  
العامية والخاصة ، من الصواب والخطأ ؟ . أنطبق مقاييس المتشددين الذين  
يعترفون بالأفصح وينكرون ما عداه ؟ . أم نسلك مسلك الميسرين الذين  
يتوسعون في القياس والسماع عن أى عربى في عصر الاحتجاج . أو بعد عصر  
الاحتجاج ؟ .

الرأى عندى أن تحديد مقاييس دقيق للحكم على اللحن في اللغة العربية أ  
ينبغي أن يقوم على دعامين :

١ - المحافظة على سلامة اللغة العربية .

٢ - مراعاة التطور الذى تخضع له اللغة ، بوصفها ظاهرة اجتماعية

(٥١) جسبرسن : اللغة بين الفرد والمجتمع (ترجمة الدكتور عبد الرحمن

أيوب ) ١٢٤

(٥٢) المصدر نفسه : ١٢٤

(٥٣) المصدر نفسه : ١٢٣

(٥٤) راجع هذه النظريات ، وما قيل بصدها في المصدر السابق ،

ص : ٨٨ وما بعدها .

• متطورة مع حراسة هذا التطور ، بحيث تظل لغتنا - مع تطورها - محافظة على طابعها المميز ، وخصائصها الأصيلة .

وبعد مراعاة هذين الأمرين ، لا بد من استقراء الكلمات المملحونة التي جاءت في كتب اللحن ، وفي المعجمات وغيرها ، ثم تصنيف هذه الكلمات من النواحي الصوتية ، والنحوية ، والصرفية ، والدلالية ، ثم البحث في الأساليب العربية وكتب اللغة عن نظائر لهذه الأمثلة المملحونة اعترف بها اللغويون أو بعضهم ويمكن أن تقاس عليها أمثلة اللحن ، ما دامت تلك النظائر واردة في أية لهجة عربية .

وفي ضوء ذلك تحدد النظرة إلى الكلمات التي وصفت باللحن على الأساسين التاليين :

١ - الاعتراف بصحة كل ماجرى على قياس كلام العرب ، أو على خصائص لهجة عربية ، أو على كلام مروى عن شاعر أو لغوى ثقة . أو أمكن تخريجه على وجه صحيح .

٢ - تطبيق القواعد التي انتهى إليها مجمع اللغة العربية وغيره من المجمع العربية ، في أقيسة اللغة وأوضاعها العامة ، كالقياس والسمع ، والمولد ، والمعرب ، والدخيل ، والاشتقاق ، والنحت ، وما إليها . ثم تطبيق القواعد السليمة التي انتهى إليها اللغويون القدماء والمحدثون ، للتطور اللغوي في الأصوات والدلالة ، والصيغ .

وسترى في الباب الثالث من هذا الكتاب محاولة جديدة لتصنيف اللحن ، وتفسير حدوثه ، وتخريجه ، في ضوء النظريات اللغوية الحديثة .